بسبب التغير في الخواص الطبيعية وانبعاث الروائح الكريهة

«البلدية»: ضبط 335 كيلو غراماً من الأسماك الفاسدة قبل بيعها في شرق

فالح الشمري

■ الشمري: عمليات التفتيش مستمرة قبل انطلاق مزاد البيع وبعده

الأسماك المصادرة

أتلفت بلدية محافظة العاصمة 335 كيلو غراماً من الصبور الكويتي بسبب التغير في الخواص الطبيعية وإنبعاث الروائح الكريهة وذلك خلال عمليات الكشف على الكميات الكبيرة من الأسماك قبل إنطلاق المزاد في سوق الأسماك بشرق وتم تحرير إقرار إتلاف بالكمية المضبوطة.

بدوره أوضح مدير فرع بلدية المحافظة المهندس فالح الشمري أن كمية الأسماك التي تم ضبطها من قبل مفتشي مراقبة الأغذية والأسواق بمركز الواجهة البحرية بمنطقة شرق وبلغ وزنها 335 كيلو غراما تاتي ضمن الجولات الميدانية اليومية التي ينفذها المفتشون قبل انطلاق المزاد لبيع الأسماك إلى جانب عمليات التفتيش المستمرة بعد المزاد لرصد مدى تقيد أصحاب البسطات والمحلات وباعة الأسماك في السوق بلوائح البلدية ونظمها التي تحقق سلامة وصول المواد الغذائية إلى المستهلك.

ولفت الشمري إلى أن الفريق يواصل تنفيذ الجولات الميدانية لتكون رادعا لكل مخالف، ناهيك عن العمليات الرقابية اللامتناهية من قبل مفتشي المراقبات وفريق الطوارئ على مختلف الأنشطة المتعلقة بعملهم لتغطي كافة الأسواق الغذائية التي تتبع بلدية المحافظة تحقيقا للمصلحة العامة.

بدورها، دعت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت المستهلكين الاتصال على خط البلدية الساخن 139 في حال وجود اي شكوى تتعلق بجهاز البلدية سواء كانت في مجالات الأغذية، النظافة العامة، الباعة المتجولين، اوأي مجالات اخرى، مشيرة إلى إن انه سيتم التعامل معها طبقا للوائح وانظمة البلدية وذلك تنفيذا لتعليمات القيادة العليا بالبلدية.

ضمن خطوات أعمال تحويل الطرق و نقل الخدمات والمرافق

«الأشغال»: افتتاح تحويلة جديدة على طريق الجهراء .. اليوم

ياسر بودستور

أعلنت وزارة الأشغال العامة عن افتتاح تحويلة مرورية جديدة من بعد دوار محمد ابن القاسم الى تقاطع الجهراء مع طريق الغزالي والتحويلة المرورية في المرحلة الثالثة من المشروع وهي طريق مؤقت يتكون من ثلاث حارات بالاتجاهين بطول حوالي 600 متر وذلك مساء يوم الجمعة الموافق 2013/03/22.

واشار مهندس مشروع تطوير طريق الجهراء، المهندس ياسر بودستور الى أنّ الهدف الاساسي من التحويلة المرورية هي خلق مساحة عمل لانشاء قواعد الجسر الاساسية واستكمال اعمال تطوير الطرق ونقل الخدمات والمرافق القائمة لهذا الطريق».

وأفاد بودستور الى أنه تم التنسيق مع الإدارة العامة للمرور ممثلة بإدارة هندسة المرور فقد قاموا بمعاينة الموقع للتحقق من توافر جميع شروط الأمن والسلامة والإعداد مع الإدارات الأخرى للتنسيق في موعد تحويل حركة المرور وكذلك الموافقة وإصدار التصاريح اللازمة لفتح حركة المرور على الطريق المؤقت.

كما تمنى بودستور من مستخدمي الطريق ضرورة اتباع الإرشادات المرورية والتقيد بالسرعة في تلك التحويلات حرصا على سلامتهم حتى تتم الأعمال الإنشائية في مواقع عمل المشروع بأقل قدر من الإزعاج.

ولفت مهندس المشروع الى أنّ أعمال الطرق هدفها الاساسي انجاز أعمال المشروع وفقا للجدول الزمني المطلوب .وبالتالي تعتبر جزء أساسي وضروري، وهذا المشروع هو نتيجة تعاون بين وزارة الأشغال العامه في دولة الكويت العامة بالتعاقد مع ائتلاف مجموعة لويس بيرغر العالمية بالتعاون مع المكتب العربي للاستشارات الهندسية كجهة مصممة استشارية للمشروع، والتعاقد مع شركة المقاولون العرب - عثمان احمد عثمان كمقاول ومنفذ المشروع.

تمات

المبارك: حسم

الخطوط الجوية الكويتية سامي النصف وعدد من المسؤولين في الجهات الحكومية ذات الصلة.

وقد صرح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون البلدية الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح بأن هذا الاجتماع يأتي ترجمة لاهتمام سمو رئيس مجلس الوزراء بإزالة العقبات القانونية والادارية والمالية التي تعرقل استكمال شركة الخطوط الجوية الكويتية والاجراءات التأسيسية والقيام بنشاطها ودورها المنشود.

وقد استعرض الحضور الجوانب الادارية والقانونية والمالية الواجب اتخاذها من اجل تمكين الشركة من تأمين السيولة التي تتيح لها تمويل الاستحقاقات اللازمة في توفير الطائرات المطلوبة ومواجهة التكاليف التشغيلية والخدمية وتم تدارس جميع البدائل والمقترحات العملية الكفيلة بمعالجة المعوقات القائمة ومتطلباتها التنفيذية وذلك في ضوء الظروف الدقيقة التي تعيشها الشركة والاعتبارات القانونية القائمة وانعكاساتها على قدرة الشركة على القيام بدورها ونشاطها المنشود.

وقد أكد سمو رئيس مجلس الوزراء على ضرورة استكمال جميع الاجراءات القانونية واتخاذ جميع الخطوات العملية اللازمة لحسم هذه القضية المهمة بالسرعة الممكنة مشددا على ان يكون هذا المشروع نموذجا يكرس المبادئ والاسس المطلوبة التي تجسد الالتزام بأحكام القانون والمحافظة على المال العام وتنميته وقد تم تكليف ممثلي الجهات المعنية بتقديم لاجراءات العملية اللازمة الكفيلة بمعالجة وضع الشركة على اسس واضحة وقانونية سليمة لتحقق الاهداف المنشودة تمهيدا لاعتمادها في اجتماع مجلس الوزراء القادم.

المطالبة بإلغاء

الاولى: «تلغى المادة الاولى من القانون رقم 24 لسنة 1996 والمادة السادسة من القانون رقم 34 لسنة 2000 المشار اليهما». والمادة الملغاة هي: «ان تقوم الحكومة في مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، بتطوير المباني القائمة لكليات ومعاهد ومراكز جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، بما يضمن منع الاختلاط، بوضع أماكن خاصة للطالبات في المباني وقاعات الدرس والمختبرات والمكتبات والانشطة والخدمات التربوية والادارية بجميع المرافق، على ان تلتزم عند تصميم المباني التي تستحدث بالمتطلبات السابقة».

واستند النواب الخمسة في تقديم اقتراحهم إلى ما أوضحوه في المذكرة الإيضاحية من أن «التطبيق العملي لقانون منع الاختلاط الذي سبق أن اصدره مجلس الأمة أفضى إلى الإضرار بالعملية التعليمية، تمثل في تأخر تخريج دفعات لعدم فتح مقررات لقلة العدد بالنسبة للطلبة، ولزيادة العدد بالنسبة للطالبات، وكل ذلك بسبب حظر الدراسة المختلطة، مع ان منع الاختلاط لن يبلغ مقصده المبتغى، طالما كان هذا الاختلاط واقعا في الاسواق والمحلات والوظائف العامة والخاصة وشتى التجمعات خارج نطاق الدراسة، والأمر مردد في الحقيقة إلى تربية النشء على الاخلاق الفاضلة».

أضافوا أيضا أنه «ليس بمنع الاختلاط في الدراسة تتحقق المحافظة على القيم والأخلاق، ناهيك عما كشف عنه التطبيق العملي للنص القائم من مضار لا توازي ما ابتغي منه تحقيقه، ولا يسوغ في هذا المقام إغفال الدراسات والبحوث التربوية والاجتماعية، وما كشفت عنه من دور للتعليم المشترك في تحصين الجانبين وتأهيلهم لمواجهة الحياة الاجتماعية».

وفي أول رد فعل نيابي على هذا التطور المفاجئ، دعا النائب عدنان عبد الصمد زملاءه النواب الخمسة مقدمي الاقتراح إلى سحب مقترحهم، مؤكدا ان من شانه إثارة ازمة داخل المجلس نحن في غنى عنها.

وقال عبدالصمد: إن هذا الموضوع ليس من الأولويات، فلا نريد ونحن في بداية المسيرة البرلمانية حدوث اي نزاع يؤثر على هذه المسيرة.

بدوره حذر النائب خالد الشليمي من أن: «هذه خطوة لنشر الفساد وهدم الفضيلة وطعن في عقيدة أهل السنة والجماعة، وسنعمل على إيقاف هذا الفكر الضال حتى لو كان على حساب زوال المجلس».

من جهة أخرى أكد النائب السابق محمد هايف ان «من يتقدم بقانون لحذف مادة منع الاختلاط في الجامعات لايحترم نفسه، ولا يحترم مجتمعه مع مخالفة الشريعة»، لافتا إلى انها دعوة ضد الفضيلة والحشمة والأخلاق.

واعتبر النائب السابق عبداللطيف العميري الدعوة الى منع الاختلاط بمثابة انتكاسة تشريعية واخلاقية.

عودة العسكريين

ودعا العنزي الى رد الجميل للعسكريين من خلال الاسراع في القرار، لأن هناك اسرا تنتظر الخبر المفرح الذي سيبعث البهجة مجدداً في نفوسهم، والحمد لله ان القرار صدر، ولم يتبق غير التنفيذ.

وعلى صعيد منفصل اعرب النائب عدنان عبدالصمد عن تحفظه على بعض التوصيات التي اعدها النواب في ختام جلسة مجلس الامة الاربعاء.

لاسيما تلك التي تظهر الوافدين وكانهم السبب الرئيسي للازمة المرورية في البلاد.

واضاف في تصريح الى الصحافيين ان البعض يظن ان المشكلة المرورية سببها الوافدون دون غيرهم، مؤكداً ان الوافدين جزء من المشكلة المرورية فقط لكنهم ليسوا السبب الكلي لها.

واستغرب توجيه الكثير من القرارات التي تؤثر على معيشة الوافدين، وتزيد من اعبائهم المعيشية العديدة، معربا عن خشيته من ان تؤدي مثل هذه القرارات والتوصيات الى هجرة العوائل من الوافدين لتتحول الكويت بعدها الى «دولة عزاب».

ودعا عبدالصمد الى اعادة النظر في مثل هذه التوصيات والقرارات التي لن يحلها زيادة التكاليف المعيشية على الوافدين، او التشدد على الوافدين وتحميلهم مسؤولية المشاكل المرورية، مع ان ابناء البلد هم في الغالب المسؤولون عن الكثير من الحوادث المرورية الجسيمة والمخالفات وعدم الالتزام بقوانين المرور.

وقال: لا أبرئ الوافدين فجزء بسيط منهم يرتكب هذه المخالفات لكن ابناء البلد يمثلون الغالبية، الامر الذي يدعونا الى البحث عن حلول جذرية وحاسمة توجه العقوبة لمن يستحقها.

من جانبه شن النائب عبدالله التميمي هجوماً عنيفاً على التصريحات الاخيرة من كتلة الاغلبية المبطلة وقال: بالأمس سمعنا تصريحا للكتلة المبطلة بان قضية اسقاط فوائد القروض قنبلة دخانية، وانا ارد عليهم بانه رغم انوف الحاقدين هذا المجلس هو مجلس انجاز وسيحقق الانجازات.

وتساءل التميمي في تصريحه لوسائل الاعلام عن ما قدمته المجالس السابقة وكتلة الاغلبية المبطلة للشعب على مدى السنوات الماضية غير انهم وضعوا الشباب في انفاق مظلمة من خلال تصرفاتكم فلا تزايدوا على هذا المجلس وقراراته.

واوضح ان المحاضر والمضبطة والاعلام الكويتي شهود على ان هذا المجلس هو مجلس يحقق رغبات الشعب الكويتي.

وقال التميمي ان كتلة الاغلبية المبطلة اصبحت هي الكتلة الدخانية وهي فقدت كل شيء واليوم ننتظر زوالهم عن الساحة السياسية الكويتية.

الدويسان: تحويل

وابرز الدويسان خلال حفل «جمعية الشرق الأوسط» السنوي امس تجربة الكويت الديمقراطية الفريدة في المنطقة وحرية الرأي والتعبير التي تتميز بها البلاد والتي تتمثل في وسائل الإعلام والبرلمان.

واشار الدويسان خلال الحفل الكبير الذي حضره وزراء بريطانيون وكبار المسؤولين ورجال الاعمال العرب والبريطانيون والسفراء العرب المعتمدون في لندن الى اهمية العقد الاجتماعي بين الاسرة الحاكمة والشعب الكويتي منذ تأسيس دولة الكويت.

ولفت الى الاستثمارات الكبيرة الخاصة للاجيال القادمة عبر وضع خطة تنمية جريئة وشاملة حيث تعهدت الحكومة الكويتية بتخصيص مبلغ 104 مليارات دولار لتحديث البنية التحتية في الكويت والرعاية الصحية ونظم التعليم وتوفير فرص تجارية لمستقبل مشرق.

واكد السفير الدويسان ان الحكومة تولي اهمية كبيرة لتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري ومحور اقتصادي مهم في المنطقة لتكون بوابة تجارية بين الشمال والجنوب مشددا على ان المستثمرين من جميع انحاء العالم والشركات البريطانية موضع ترحيب للمشاركة في هذه الخطة.

الحجرف: دولة

الصعوبات التي تواجه الطلبة خلال فترة الدراسة.

أضاف أن زيارته للاردن تندرج في اطار التواصل مع الطلبة ودعوتهم للمزيد من النجاح والتفوق، ليكونوا سندا في عملية بناء وطنهم.

من جهة أخرى عقد الوزير الحجرف لقاء مع الطلبة الكويتيين الدارسين في الجامعات والمعاهد الاردنية.

وقال الحجرف ان اللقاء يهدف الى الاستماع الى المعيقات التي تواجه الطلبة والتحديات التي تعترض تحصيلهم العلمي ولتحقيق التواصل بين الطلبة ووزارة التعليم العالي وتلمس احتياجات الطلبة وتدارك اوجه القصور.

وعرض الطلبة خلال اللقاء مجموعة من التحديات التي تواجههم من غلاء المعيشة في الاردن ومعايير التضخم التي اسهمت في تآكل مخصصاتهم وسكن الطالبات في ظل تزايد اعدادهن وعدم وجود سكن ملائم وموضوع اتحاد الطلبة.

كما تشمل مطالب الطلبة موضوع المعادلات والتامين الصحي وتخفيض اسعار التذاكر من والى دولة الكويت.

واكد المسؤولون في المكتب انهم يتابعون قضايا الطلبة ويعملون على المساعدة على حلها ومن ضمنها زيادة مخصصات الطلبة وفق معايير التضخم.

واكد الوزير الحجرف ان العمل يجرى على استكمال الاجراءات الخاصة بقانون سيأخذ صفة الاستعجال وسيتيح افتتاح جامعات حكومية جديدة.

واشار الى قرب صدور قانون الجامعة الطبية التي ستوفر احتياجات دولة الكويت في مختلف التخصصات الطبية للاعوام العشرين المقبلة، موضحا كذلك ان العمل يجرى حاليا على رفع قدرة الجامعات الحكومية لتصبح 100 الف طالب وطالبة عام 2020.

«الكويتية»: استخدام

والدورية لطائرات الاسطول الاميري في بيان صحافي خصت به «كونا» أمس ان هذه الطائرات تستخدم في نقل الوفود الرسمية التي تمثل دولة الكويت الاميرية والحكومية والوفود البرلمانية الرسمية وغيرها.

وأضافت انه يتم تجهيز تلك الطائرات حسب الوفد الرسمي ولا توجد طائرات محددة لهذا المسؤول أو ذاك عدا طائرة سمو أمير البلاد التي تقوم «الكويتية» باستخدامها لنقل الركاب حال الحاجة اليها موضحة ان طائرات الاسطول الاميري يبلغ عددها ثماني طائرات فقط وهو اقل الاساطيل عددا في دول المنطقة واقلها ايضا لناحية التجهيزات داخل الطائرات.

وذكرت ان هذه الطائرات تستخدم ايضا لاعادة المواطنين الكويتيين الى دولة الكويت عند حدوث كوارث طبيعية أو حالة حرب أو اضطرابات في أي من الدول وذلك بتوجيهات أميرية سامية وكذلك في نقل الحالات الصحية الحرجة من والى دولة الكويت التي تتطلب نقلها فورا للعلاج وفي نقل جثامين المواطنين الى دولة الكويت بتوجيهات من الديوان الاميري وليس هناك أي مجال لاستخدامها في رحلات سياحية.

وبينت ان كل طائرة من تلك الطائرات لها وثيقة تسجيل في الهيئة العامة للطيران المدني وفي المنظمات والهيئات العالمية مدون فيها نوع نوع الطائرة ورقمها المسلسل واسم وعنوان المالك ورمز تسجيل وذلك حسب قوانين الهيئات العالمية ذات الشان وليس هناك أي مجال للتلاعب في اعدادها اضافة الى انها موجودة امام الجميع في ساحات المطار.

ونفت الخطوط الجوية الكويتية في بيانها صحة ما تردد أخيرا في بعض وسائل الاعلام من أن عدد الطائرات التي يديرها الديوان الاميري يتراوح ما بين 18 و27 طائرة مؤكدة ان هذ الخبر عار عن الصحة وان عدد طائرات الاسطول الاميري هو ثماني طائرات فقط.

وشددت على ضرورة تحري الدقة والموضوعية في نقل الاخبار بهذا الشان وعدم الأخذ بمعلومات غير دقيقة وانما الاستعلام عن هذه المعلومات من المصادر الرسمية حصرا.

الهيفي: تطبيق

الخدمات الصحية لجميع شرائح المجتمع.

وأوضح الدكتور الهيفي لـ«كونا» أمس ان طلب الدعم والمشورة الفنية من الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات يأتي من منطلق مسؤولياته في اطار الاختصاصات المشمولة بمرسوم انشائه رقم 266 لسنة 2006 بغية تحقيق اهداف الوزارة في تطوير الخدمات الطبية الآلية المتكاملة بين مرافقها المختلفة وصولا الى بناء «الملف الآلي» للمرضى.

وأضاف ان الجهاز بادر الى تلبية تلك الرغبة وتمت مناقشة عدد من الموضوعات المهمة في هذا الشأن مع مدير عام الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات عبداللطيف سريع السريع وبحضور وكيل وزارة الصحة الدكتور خالد السهلاوي وعدد من المختصين بالجهتين.

وأشار الى انه تم استعراض ومناقشة عدد من الموضوعات المهمة التي تناولها التقرير المقدم من الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بشأن أسلوب العمل المقترح لتطوير الخدمات الطبية الآلية المتكاملة بين مرافق وزارة الصحة المختلفة «الملف الإلكتروني الموحد للمرضى» والتي من شأنها المساهمة في تحديد الاولويات وسرعة الانجاز.

وبين الدكتور الهيفي ان ذلك الانجاز يتم عن طريق تطوير البنية التحتية بالوزارة لبناء شبكة موحدة تربط جميع مرافقها بهدف تبادل البيانات والمعلومات والوثائق وتحقيق التكامل الآلي بين مرافق الوزارة بما يسهم في دعم اتخاذ القرار وتحسين مستوى الخدمات الطبية وتقديمها بشكل مميز لجميع شرائح المجتمع اضافة الى تكامل الخدمات الطبية المتعلقة بمشروع الملف الإلكتروني الموحد للمريض بين الوحدات المختلفة بوزارة الصحة.

وذكر ان تلك الالية تتضمن أيضا تطوير الانظمة الحالية بوزارة الصحة لتطبيق الخدمات الطبية الإلكترونية في مختلف المناطق الصحية ومرافق وزارة الصحة لخلق بيئة علاجية متميزة وتطوير نظام الملف الإلكتروني الموحد للمريض «الملف الآلي».

وقال الدكتور الهيفي ان تقرير الجهاز تضمن سبل استخدام ما تم استثماره في الأنظمة وعناصر التجهيزات الآلية التي تتميز بها البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بكل من وزارة الصحة والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات والاستفادة من الأدوات التكنولوجية الحديثة ذات الجدوى العملية فضلا عن وضع تصورات وحلول فنية لكيفية تطوير الانظمة الحالية وصولا الى الملف الآلي.

واكد ان وزارة الصحة تقدر وتثمن سرعة استجابة الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات لتحقيق رغبة الوزارة في العمل على توافر جميع مقومات نجاح استكمال وتنفيذ خطط التطوير والتحديث للبنية التكنولوجية من اجل الارتقاء بنوعية الخدمات الطبية المقدمة لكل شرائح المجتمع.

«البلدية»: إتلاف

تحرير إقرار إتلاف بالكمية المضبوطة.

بدوره أوضح مدير فرع بلدية المحافظة المهندس فالح الشمري أن كمية الأسماك التي تم ضبطها من قبل مفتشي مراقبة الأغذية والأسواق بمركز الواجهة البحرية بمنطقة شرق وبلغ وزنها 335 كيلو غراما تاتي ضمن الجولات الميدانية اليومية التي ينفذها المفتشون قبل انطلاق المزاد لبيع الأسماك إلى جانب عمليات التفتيش المستمرة بعد المزاد لرصد مدى تقيد أصحاب البسطات والمحلات وباعة الأسماك في السوق بلوائح البلدية ونظمها التي تحقق سلامة وصول المواد الغذائية إلى المستهلك.

ولفت الشمري إلى أن الفريق يواصل تنفيذ الجولات الميدانية لتكون رادعا لكل مخالف، ناهيك عن العمليات الرقابية اللامتناهية من قبل مفتشي المراقبات وفريق الطوارئ على مختلف الأنشطة المتعلقة بعملهم لتغطي كافة الأسواق الغذائية التي تتبع بلدية المحافظة تحقيقا للمصلحة العامة.

«الداخلية»: توقف

اللازمة وتطوير النظام المستخدم في تقديم هذه الخدمة.

واشارت الى تأثر العمل في الادارة العامة للمرور والادارة العامة لمراكز الخدمة خلال الفترة اللازمة لأعمال الصيانة وتطوير النظام.

وأكدت الادارة العامة لنظم المعلومات مواصلتها العمل للارتقاء بمستوى الخدمات وتقديم افضلها الى مراجعي وزارة الداخلية في القطاعات ذات العلاقة بالجمهور عملا على راحتهم وسعيا لانجاز المعاملات في اقل وقت ممكن مع جودة عالية.

مصر: حل

تصريحات لموقع «سي ان ان» بالعربية: «إن تقرير هيئة المفوضين بالمحكمة الإدارية، استند إلى قرار قديم أصدره مجلس قيادة الثورة عام 1954، كما أن تقرير المفوضين هو استشاري وغير ملزم للقرارات المحكمة الإدارية العليا التي تنظر القضية».

وكشف عبدالمقصود بأن جماعة الإخوان المسلمين قامت بتوفيق أوضاعها طبقا للقانون بعمل إشهار رقم 644 لعام 2013 ومن ثم هي جماعة قانونية بحسب قوله.

وأقام المرشد الأسبق لجماعة الإخوان المسلمين، عمر التلمساني، دعوى عام 1977 طعنا على قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في 1954 بحل الجماعة واعتبارها كأن لم تكن، وهي القضية التي حكمت فيها محكمة القضاء الإداري الدائرة الثانية في عام 1992 بعدم قبول الدعوى لعدم وجود أي كيان قانوني للجماعة.

وتضمن تقرير هيئة المفوضين، أن التلمساني توفي أثناء سير الدعوى، فاستكمل القضية بدلا منه المرشد الذي تولى الجماعة بعده محمد حامد أبو النصر، والدكتور توفيق الشاوي، أحد قيادات جماعة الإخوان آنذاك باعتبار أن جماعة الإخوان ليست متمكنة من مباشرة نشاطها.

وتضمن التقرير ثلاثة توصيات، الأولى بانقطاع «سير الخصومة بسبب وفاة مقيمي الطعن، أبو النصر الذي توفي في 1996 والشاوي الذي توفي في 2009، أما التوصية الثانية فجاءت بتأييد حكم أول درجة بعدم قبول الدعوى لانتفاء الصفة، باعتبار أن مقيميها ليسوا ممثلين قانونين لكيان قانوني قائم».

وذكر في التقرير أن الإخوان المسلمين ليسوا كياناً قانونياً، بكل المسميات التي أطلقت عليهم خلال نظر الدعوى مثل الجماعة والجمعية والهيئة، لأنهم لم يقننوا أوضاعهم، وأن أنواع الأشخاص المعنوية مثل الجمعيات والهيئات محددة على سبيل الحصر في القانون المدني، وأن كيان الإخوان لا يندرج تحت أي منها.

كما أوصت هيئة المفوضين، بعدم جواز نظر الطعن على سند من أن دستور 1956 قد نص على تحصين قرارات مجلس قيادة الثورة، ولا يجوز الطعن على أي من قراراته أمام القضاء.

لبنان: الطائفية

والقتيل من سكان منطقة جبل محسن ذي الاغلبية العلوية والتي تؤيد حكومة بشار الاسد في حين يغلب السنة على سكان مدينة طرابلس الساحلية.

وقال مراسل لوكالة فرانس برس إن الاشتباكات اندلعت إثر القاء قنبلة على منطقة جبل محسن مما ادى الى اصابة شاب.

وتبادل مسلحون من المنطقتين الرصاص مما ادى الى اصابة 3 اشخاص على الأقل، ومصرع شخص آخر.

وزادت الانتفاضة المستمرة في سوريا والتي استمرت لعامين من حدة التوتر في لبنان، ولا سيما في طرابلس حيث أسفرت الاشتباكات بين مؤيدي الأسد ومناوئيه في المدينة عن مقتل 12 شخصا في يونيو، ويدعم معظم السنة في لبنان الانتفاضة ضد الرئيس السوري بشار الأسد المنتمي إلى الأقلية العلوية.